# الإدارة المحلية في النظم المقارنة

## *Local administration in comparative systems*

**د. نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطي**

دكتوراه في القانون الدستوري، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: noby.keshty2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/07/10 تاريخ القبول: 2020/01/21 تاريخ النشر: 2020/03/31

**ملخص:**

شهدت الإدارة المحلية عبر العالم العديد من التطورات، للوصول إلى إدارات ومجالس محلية قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية النوعية مع أقل تكلفة مالية أو غيرها، رغم اختلاف الأنظمة العالمية الأيديولوجية والسياسية؛ إلا أننا نجد هناك تقارب كبير فى نوعية وطبيعة الإدارات المحلية العالمية، ربما يكون سبب ذلك هو تشابه الحاجيات المحلية للمواطنين عبر العالم, والتى تتحكم بدورها فى طبيعة الإدارة وشكلها وطريقة ممارسة نشاطها.

ولقد شهد العالم نظامين عالميين كبيرين للإدارات المحلية، النظام الفرنسي والنظام البريطانى؛ اللذان استطاعا أن يحققا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع الأهداف الإدارية للمواطنين، وفى بحثنا المتواضع هذا سنحاول التعريج على بعض مميزات هذه الأنظمة, والوصول إلى مقارنة بسيطة بينها

**الكلمات المفتاحية:** الإدارة، المحلية، الأنظمة، العالمية، المجالس.

**Abstract:**

*The local administration around the world has witnessed many developments in order to reach local administrations and councils that are able to meet the local needs of quality with the lowest financial or other costs, despite the different world ideological and political systems; however, we find a great convergence the quality and nature of the local administrations, The reason for this is the similarity of the local needs of citizens across the world, which in turn controls the nature of the administration, form it and The method of exercise activity.*

*The world has witnessed two great global systems of local administrations*

المؤلف المرسل: د. نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطي، الإيميل: noby.keshty2000@gmail.com

*the French system and the British system; they have been able to achieve economic and social goals with the administrative objectives of the citizens, and in this humble research we will try to exaggerate some of the advantages of these systems and to achieve a simple comparison between them.*
***Keywords:*** *administration, local, systems, global, council.*

**مقدمة:**

تنطلق أهمية هذه الدارسة من الدور المتعاظم الذى تلعبه الوحدات المحلية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأهمية الإطلاع على توضيح معنى الإدارة المحلية, وتعد هذه الدارسة فى غاية الأهمية, وتتجلى أهميتها فيما تقدمه من توصيات.

و تبرز إشكالية هذه الدارسة فى طرح تساؤل هام, وهو إلى أي مدى يمكن أن تساهم الاتجاهات الحديثة المختصة بتسيير الإدارات المحلية في تطوير نظم الإدارة المحلية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تقوم الدارسة بطرح عدة فرضيات هي:

1- معرفة طبيعة نظام الإدارة المحلية ومقوماتها هو السبيل الوحيد لإبراز آليات قيام نظام الإدارة المحلية وفلسفتها وأهدافها.

2- مواكبة التطور والتغير العلمي والتكنولوجي وزيادة أعباء الإدارات المحلية فى توفير المستلزمات والحاجيات الأساسية للمواطن المحلى تستوجب إدخال الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية؛ المتمثلة فى تبنى تقنيات الحكومة المحلية الإلكترونية, والتحول نحو الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

أما من حيث المنهج العلمي المتبع فى البحث فهو المنهج "التاريخي" الذي يسمح لنا بإلقاء نظرة على نشأة الإدارة المحلية فى كل من فرنسا وانجلترا, وقد أخذت المعلومات من المصادر المكتبية من مختلف الكتب, والدوريات, والمراجع, ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ذات العلاقة بالموضوع، أما سبب اختيار المنهج الوصفي التحليلي فيكمن فى التعرف على نظام الإدارة المحلية بشكل واضح، كما يمكننا من محاولة وضع مقترحات

واضحة واقعية تضمن تطوير الهيئات المحلية.

كما سنعتمد في هذا البحث على المنهج المقارن, ووقع اختيارنا على دولتين لتكونا محلا للمقارنة وهما بريطانيا وفرنسا؛ لأن نظام الإدارة المحلية المطبق فى هاتين الدولتين يمثل كل منهما نظاما له سماته وخصائصه المميزة عن الآخر, كما يمكن القول أن أغلب نظم الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم لا تخرج عن محاكاة هذين النظامين, مع وجود بعض الاختلافات التي تقتضيها ظروف كل دولة.

**وعليه** من خلال الفرضيات السابقة نخلص إلى خطة منتهجة لمعالجة الموضوع تكون كالتالي:

أولا: الحكم المحلي في بريطانيا

ثانيا: الحكم المحلي في فرنسا

## أولا: الحكم المحلى في بريطانيا

حين نشأت الوحدات المحلية فى إنجلترا لم تكن السلطة المركزية فيها تجمع فى يدها كل الاختصاصات الإدارية، وإنما كانت الوحدات المحلية تباشر شئونها الإدارية بنفسها مستقلة عن السلطة المركزية, دون أن يكون هناك نص يقرر حقها في ذلك الاستقلال أو تلك الحرية، وظلت محتفظة بهذه الحرية كاملة إلى أواخر القرن الثامن عشر.

ولهذا يقول فقهاء الإنجليز أن نظام الحكم المحلى عندهم أقدم عهدا من النظام البرلماني، وإنه وجد قبل أن يوجد مجلس اللوردات ومجلس العموم بمئات السنين, وإن الأشخاص الإداريين ينشئون عادة بقانون فى كل الدول عدا إنجلترا، فإن الأشخاص الإداريين فيها أقدم في تاريخ نشأتهم من الدولة ومن القانون، وإنهم نشئوا فى تلك البلاد بقوة التطور التاريخي, وبفعل الظروف والأحوال الطبيعية(1).

فلم تكن السلطة المركزية طول هذه الحقبة من الزمن تتدخل فى شئون الإدارة المحلية؛ إلا في بعض الحالات الاستثنائية, ويبدو ذلك من دراسة بعض أنواع الحكومات المحلية وما تتمتع به من حكم ذاتي فى بعض المقاطعات والمدن, حتى فى العصور الأولى من

1- فهمي محمود شكري: **نظام الحكم المحلى فى بريطانيا هياكله سلطاته وإدارته "دراسة تطبيقية"**, دار الحكمة, لندن, 1993, ص130

التاريخ البريطانى(2).

**أ- مميزات الإدارة المحلية الإنجليزي:**

نظام الإدارة المحلية الإنجليزي يتميز بصفتين رئيسيتين:

1- الأولى: هى أن تكون عضوية مجالس السلطات المحلية نتيجة لانتخابات مباشرة تجرى فى صفوف مواطني الوحدة، فلا توجد مبدئيا أية سلطة محلية معينة من قبل الحكومة المركزية.

2- الثانية: هى تمتع السلطات المحلية المنتخبة بكل الاختصاصات المحلية، فلا يوجد أي اختصاص محلى يتبع الحكومة المركزية.

ومن مزايا نظام الحكم المحلى الإنجليزي اطلاع أعضاء المجلس اطلاعا حقيقيا على شئون الإدارة وحقائقها، مما يجعلهم ذوى خبرة كبيرة فى الشئون التنفيذية, وكذلك يخضع الموظف لرغبات المجلس ولجانه، لأن تعيينه وفصله يدخل فى اختصاص المجالس المحلية.

وقد كان نظام الحكومة المحلية الإنجليزي يجهل تماما مفهوم الوصاية الإدارية المطبق فى باقي الدول الأوربية, لكنه بدأ يتبنى مفهوم الرقابة تدريجيا؛ نتيجة للهبات والمساعدات المالية التى تقدمها الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية, وتعد بريطانيا هى مهد الإدارة المحلية المعاصرة، ويحكمها قانونيين لتمثيل الشعب فى هذه الإدارة أولها سنة 1966 يدعى قانون تمثيل الشعب، والثانى قانون 1972 وهو قانون الحكم المحلي(3).

**ب- اختصاصات المجالس المحلية ببريطانيا:**

ما يميز نظام الإدارة المحلية فى بريطانيا أن هيئاتها بدرجات ومستويات مختلفة؛ لذا كانت اختصاصاتها بأحجام متنوعة ومختلفة من وحدة إلى أخرى، وأهم اختصاصات

---

2- محمد على الخلايلة: **الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر**، دار الثقافة، 2009, ص59

3- http://dahmane16.ahlamontada.net/t3943-topic **لمحات حول نظام الحكم فى بريطانيا**, بقلم مختار محمد كعبار

المجالس المحلية فى بريطانيا:

1- خدمات البوليس والدفاع المدنى: تتكفل لجنة من المجلس بإدارة الشئون الأمنية وشئون الحرائق, ومنع الحوادث بصفة مستقلة, باستثناء العاصمة لندن التى يقوم فيها بهذه المهام هو وزير الداخلية.

2- خدمات الصحة: ،يشرف على الخدمات الصحية عامة إضافة إلى الإشراف على مصادر المياه الخاصة للشرب ومشروعات الصرف الصحى.

3- خدمات التعليم: المدارس العامة تحت إشراف هذه المجالس المحلية.

4- الخدمات الاجتماعية: المتمثلة فى الرعاية لكبار السن والأطفال وذوى الاحتياجات الخاصة كالمرضى عقليا والمصابين بعاهات.

5- التخطيط والإسكان: الهيئات المحلية تتولى مراقبة شروط البناء الخاصة بالبناء سواء كان جديدا أو ترميم للمبانى القديمة، ووضع مخططات للحفاظ على المساحات الخضراء والأماكن الأثرية، كما تتولى تقديم إعانات السكن.

6- الأنشطة الاقتصادية: تتمثل فى جنى بعض الرسوم والأثمان, كرسوم التعليم ودور الحضانة ومواقف السيارات وأثمان المواصلات والأسواق التجارية.

**جـ- إيرادات المجالس المحلية فى بريطانيا:**

رغم الحجم الكبير للتمويل الخارجي لهذه المجالس خاصة إعانات الحكومية؛ التى تشكل 60% إلى 90 % من ميزانية هذه المجالس، التى أصبحت توزع بنسب موحدة على كل المجالس المحلية، إلا أن المجالس المحلية لها مصادر تمويل داخلية لا يمكن الاستهانة بها، تشمل بصفة عامة:

1- الرسوم المفروضة على بعض الخدمات الاجتماعية؛ كالتعليم وخدمات الصحة ومواقف السيارات وأثمان الخدمات التجارية.

2- كما لها قانونا سلطة فرض بعض الضرائب المحلية, كالضريبة العقارية التي يدفعها شاغلوا العقارات, سواء كانوا مالكين أو مستأجرين، والتي تستحق سنويا

وتقوم كل خمس سنوات.

**د- الرقابة على المجالس المحلية فى بريطانيا:**

بما أن اختصاصات المجالس المحلية البريطانية محددة قانونا وحصرا؛ فإن مجال الرقابة سيكون محصورا فى بعض الجوانب فقط، إضافة إلى خبرة الإدارة المحلية ببريطانيا، كل هذا أعطى المجالس نوعا من الحرية والاستقلالية فى أعمالها، وتمارس الرقابة فى مجالات محددة فقط, كما يلى:

1- البرلمان: تكون من ناحية إنشاء هذه الهيئات وتوسيع اختصاصاتها أو إنقاصها، إلا أن الواقع يثبت دائما تدخل البرلمان إلى جانب الهيئات المحلية.

2- القضاء: من المعلوم أن النظام القضائي الإنجليزي هو قضاء موحد, وبالتالي يختص القاضي العادي فى نزاعات الهيئات المحلية، وتطال رقابته إلى حق توجيه الأوامر والنواهي للهيئات المحلية حتى قبل إصدارها لقراراتها.

3- رقابة الحكومة: يمكن لها أن تمارس رقابتها على ما يلى:

- اللوائح الداخلية يصادق عليها الوزير المختص.
- تعيين وترقية وتأديب بعض الموظفين تختص به الحكومة المركزية.
- تراقب المشاريع المستفيدة من الإعانات المقدمة للمجالس المحلية.
- تراقب الرسوم المحلية، وتوافق على الاقتراض لتمويل المشاريع المحلية.
- تراقب كل وزارة المرافق التابعة لها من حيث حسن الأداء وسير عملها، وتقدم تقريرا إلى البرلمان بذلك(4).

**هـ - تشكيل المجالس ببريطانيا:**

من شروط العضوية فى المجالس المحلية البريطانيا:

1- شرط الجنسية.

2- بلوغ سن 21 سنة.

4- خالد الزغبى: أنواع عضوية المجالس المحلية "دراسة مقارنة", الأردن, 2005, ص183

3- أن يكون كامل الأهلية.

4- أن يكون من المسجلين فى القائمة الانتخابية للدائرة التي سيترشح فيها.

5- أن يكون مقيما بالدائرة التي سيترشح بها أو على الأقل دائرة حولها لا تبعد أكثر من 3 أميال.

6- ألا يتوفر فيه أحد موانع الترشح والتي هي:

- الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام الإفلاس أو الإعسار.
- الذين صدرت ضدهم أحكام لا تقل عن 3 أشهر إلى خمسة سنوات.
- الموظفون الذين يتقاضون مرتبات من المجالس المحلية أو إحدى لجانه أو أحدى المدرسون بالمدارس التي تنشئها.

**و- شروط الناخب البريطانى:**

- أن يكون من الرعايا البريطانيين (الجنسية البريطانية).
- بلوغ سن 18 عاما.
- أن يكون مقيما بالدائرة الانتخابية التي سينتخب فيها(5).

## ثانيا: نشأة الإدارة المحلية بفرنسا

تطور نظام الإدارة المحلية فى فرنسا باتجاه معاكس لما جرى فى إنجلترا، فرنسا حين تم تكوينها دولة موحدة بزوال عهد الإقطاع كانت السلطة المركزية فيها تجمع فى يدها كل الاختصاصات، ولم يكن للهيئات المحلية المستقلة وجود, غير أن السلطة المركزية أخذت مع الزمن تتنازل عن بعض اختصاصاتها للسلطات المحلية مع الاحتفاظ بحق الرقابة عليها, وهكذا نشأت الوحدات الإدارية المحلية المستقلة فى فرنسا، وكانت منذ نشأتها خاضعة لرقابة السلطة المركزية(6).

---

5- سامى حسن نجم الحمدانى: **الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها**, المركز القومى للإصدارت القانونية, القاهرة, 2014, ص370

6- Rondinnclli A **: Analysis Decentralization Policies In Developing Countries, In Political Economy France work Sage**, London, Vol 20, 1982, p2

**أ- التنظيم الإداري المحلى فى فرنسا:**

لا يعد دستور الجمهورية الخامسة الوحدات الإدارية مثل الدوائر المحلية arrondissements والوحدات الإدارية الصغيرة المسماة الكانتونات Cantons، التى هى بين المحافظة والكومون وحدات محلية لها الشخصية الاعتبارية، فهى ليست فى الحقيقة سوى إطار عمل إداري أو دوائر انتخابية.

ويمتد نظام الإدارة المحلية بفرنسا إلى ما قبل الثورة الفرنسية 1789؛ حيث كانت هناك برلمانات إقليمية تقوم بسن التشريعات المحلية, وجباية بعض الضرائب, وفض النزاعات، وأعضائها ينتخبون مباشرة من الشعب ويسألون أمامهم, وبعد قيام الثورة 1789 قسمت الجمهورية الأولى البلاد إلى 83 إقليما تديرها مجالس محلية, وفى سنة 1884 أعطيت لهذه المجالس الاختصاص العام فى المسائل ذات الطابع المحلى وهو ما يميز النظام الفرنسي(7).

وقد أنشئ بقوانين منذ عام 1958 عدد من الوحدات المحلية الجديدة, هذه الوحدات هي ما يطلق عليها التجمعات الحضرية, فى نطاق تجمع عمراني كبير, وفى فرنسا مستوى آخر فوق مستوى المحافظات هو الوحدة الإدارية التي تسمى «الإقليم الاقتصادي», لا ترتبط بالحدود الإدارية للوحدات المحلية، ولكنها تستند في تعيين حدودها إلى أساس اقتصادي واجتماعي, وتوالت التشريعات إلى آخر تعديل فى سنة 1982 رقم 213 الذي منح للأقاليم الشخصية الاعتبارية إلى جانب المحافظات والبلديات.

ويقوم التنظيم الإداري الفرنسي على أساس مبدأ الوحدة أي عدم تعدد أنماط الكومونات والمحافظات, ولكن يعترض هذا المبدأ بعض الاستثناءات الطفيفة, على سبيل المثال تتمتع الوحدات المحلية بمنطقة باريس بوضع خاص، وكذلك فإن الشروط والقواعد التي تحكم اعتماد الميزانيات البلدية تختلف باختلاف عدد سكان كل بلدية, إذا كانت أقل أو أكثر من 90 ألف نسمة(8).

7- محمد أحمد إسماعيل: **مساهمة فى النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية**, المكتب الجامعى الحديث, القاهرة, 2012, ص1124

8- محمد على الخلايلة: **الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر**، مرجع سابق, ص 73.

ويتصف نظام الإدارة المحلية فى فرنسا بأنه معقد، لأن إدارة الخدمات التي تقدمها المحافظات تخضع لرقابة موظف ممثلا للحكومة المركزية في كل محافظة, والوحدات المحلية من محافظة أو بلدية لا يقتصر اختصاصها فقط على أداء المهام ذات الطابع المحلى التي عهدت بها القوانين المحلية إليها بل إنها مسئولة أيضا عن أداء المهام والوظائف المركزية التي تؤدى فى نطاق كل منها(9).

**ب- اختصاصات المجالس المحلية بفرنسا:**

ما يميز نظام الإدارة المحلية بفرنسا أن اختصاصاتها تخضع لقاعدة عامة؛ وهى كل الاختصاصات ذات الطابع المحلى فقط، والباقي هو من اختصاصات الإدارة المركزية, ومن أهم هذه الاختصاصات نذكر:

1- اختصاصات مجلس الأقاليم: يغلب على اختصاصاتها الطابع الاقتصادي، فهي تقدم التوصيات الخاصة بتقديم المساعدات المركزية للاستثمارات المحلية، كما أنه يشترك فى تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى هذه الأقاليم، ولها أن تنشئ مؤسسات عامة مشتركة فيما بينها تحقيقا للنفع العام.

2- اختصاصات مجالس المحافظات: تتولى تنظيم سير العمل فى المحافظة, وعمل الهيئات المحلية الواقعة فى نطاقها, كما أنها تنشئ هيئات عامة مشتركة لتقديم المساعدة الفنية, والتقنية للبلديات، وتصادق على الميزانية التخطيطية للمحافظة, وتعمل على تنفيذها، وتنشئ المرافق العامة المحلية للمنفعة العامة.

3- المجلس البلدي: يختص بصفة عامة بكل الشئون المحلية عن طريق لوائحه الداخلية، كما يصوت وينفذ ميزانية البلدية(10).

4- الإشراف على صيانة مباني المدارس (الحضانة من 3 إلى 6 سنوات والابتدائية) وتعيين المستخدمين ومتابعتهم.

---

9- سامى حسن نجم الحمدانى: **الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها**, مرجع سابق, ص378

10- محمد نور أكرم صوفى: **أساليب تنظيم الإدارة المحلية ومستوياتها "نماذج عالمية ومحلية"**, الملقى العربي الأول "نظم الادارة المحلية فى الوطن العربى", سلطنة عمان, أغسطس2003, ص19

5- تأمين وسائل النقل لتلاميذ المدارس وللمسنين ذوى الدخل المحدود مجانا أو بمساهمة رمزية.

6- ضمان مرافقة المسنين المقيمين فى بيوتهم حين لا يرغبون العيش فى دور العجزة، أيا كان دخلهم، ذو الدخل يساهمون والآخرون مجانا.

7- منح رخص البناء وفق الشروط والمواصفات القانونية ومتابعتها.

8- مراقبة قيام الموظفين بواجبهم على أفضل وجه, فيما يخص السجل المدني كمنح أو تجديد جواز سفر أو هوية أو شهادة ميلاد.

9- تعيين شرطة البلدية بعد تخرجهم لحفظ أمن المواطن وأملاكه, والقيام بالحراسة الليلية لمراقبة كل ما يصول ويجول فى الدائرة البلدية.

10- مساعدة العاطلين عن العمل لتأمين لقاءات بينهم وبين الجهات المختصة بالبحث عن وظيفة.

11- تسهيل أمور الجمعيات المدنية الإنسانية والاجتماعية، بوضع أماكن تحت تصرفهم، لاجتماعاتهم ومحاضراتهم وحفلاتهم.

12- إجراء استفتاءات لمشاريع محلية مهمة، وتنظيم احتفالات شعبية بحضور رئيس وأعضاء المجلس البلدي يدعى له كل مواطني الدائرة البلدية.

13- الحرص على صيانة ونظافة الشوارع والأرصفة جماليا وصحيا, والمشاركة الاختيارية بمسابقات أكثر المدن تزيينا(11).

**جـ- إيرادات المجالس المحلية فى فرنسا:**

بالنسبة للموارد الداخلية للمجالس المحلية الفرنسية تتراوح بين نوعين من المصادر:

1 - الضرائب

11- خالد الزغبى: **أنواع عضوية المجالس المحلية "دراسة مقارنة"**, مرجع سابق, ص185, راجع جورج فيدول, بيار دلفولفيه: **القانون الإدارى**, ترجمة منصور القاضى, الجزء الثانى, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 2008, ص436

يمكن حصرها فى أربعة أنواع من الضرائب:

- الضريبة على الأملاك العقارية وتشمل المنازل والمستأجرات.
- الضريبة على القيمة الايجارية التي يراعى فيها ما مستأجرا لعقار مبنيا أم لا.
- الضريبة على المساكن ويتحملها الساكن حتى لو كان مستأجرا.
- الضريبة على الرواتب والدخل المتأتي من المهنة بنسب محددة قانونا.

2- الأثمان المحلية

كرسوم الحدائق والملاهي العائدة للمجالس المحلية, ورسوم الإعلانات المحلية, وأثمان الخدمات التجارية والأسواق غيرها, وعوائد المشروعات الاستثمارية.

**د. الرقابة على المجالس المحلية فى فرنسا:**

كما أسلفنا سابقا أن الهيئات المحلية الفرنسية تتمتع بالاختصاصات الكاملة فى الشئون المحلية, وبالتالي فإن المجالس المحلية تتمتع بحرية واسعة فى ممارسة اختصاصها مقابل رقابة موسعة وشديدة من السلطة المركزية، رغم أن تشكيلها كان عن طريق الانتخاب المباشر, وتكون هذه الرقابة إما على الهيئات أو على الأعمال:

1- الرقابة على الهيئات: تتجلى فى مشاركة الحكومة فى تعيين أعضاء بالمجالس المحلية إضافة إلى الأعضاء المنتخبين، كما تشرف على تأديب الأعضاء المخالفين، وإذا اقتضت المصلحة لها أن تحل المجلس بأكمله.

2- الرقابة على أعمال الهيئات المحلية: تكون عن طريق التصديق على هذه الأعمال لكي تكون نافذة، كما أنها تعطى إذنا بممارسة نشاط من عدمه، وإذا اقتضت الضرورة يمكن لها أن تحل محلها.

**هـ- تشكيل المجالس بفرنسا:**

من شروط العضوية فى المجالس المحلية الفرنسية

1- الجنسية:

2- السن 21 سنة.

3 - كامل الأهلية.

4 - وجود علاقة بينه وبين الدائرة التى سيترشح فيها أو مقيما بها, أو من دافعى الضرائب بها.

5 - ألا تتوفر فيه أحد موانع الترشح:

- سوء السيرة والسلوك.
- أن يكون عضوا فى مجلس محلى آخر.
- متقلدا لأحدى الوظائف العامة فى الدولة.

**و- شروط الناخب الفرنسي:**

- أن يكون ذا جنسية فرنسية.
- بلوغ سن 18 عاما.
- أن يكون مسجلا فى القائمة الانتخابية التى سينتخب فى دائرتها(12).

إذا ما أجرينا مقارنة موجزة لتطبيقات التشريع الانجليزي والتشريع الفرنسي واللذان يمثلان قطبان رئيسيان لهذا النظام فى أوربا لوجدنا بأن الموضوع كله لا يعدو كونه خلافا فى التسمية، دون أن تصل إلى مرحلة القول بأن النظام المحلى الإنجليزي هو درجة من درجات اللامركزية السياسية، حيث أن النظام الانجليزي لا يعرف نوعا واحدا من الوحدات الإدارية المحلية، لا من حيث الشكل ولا من حيث التنظيم، وأهم هذه الوحدات: المحافظات، المدن التى فى مرتبة المحافظات، المراكز الحضرية، المراكز الريفية، المدن المتوسطة، والمدن الصغيرة.

أما فى فرنسا فتتميز الوحدات الإدارية المحلية بوحدة النمط، حيث تتماثل هذه الوحدات فى مستويين هما المحافظات والبلديات, وهذا الفرق بين التنظيمين يفسر بأن النظام الفرنسي فى هذا المجال هو أبسط وأقل تعقيدا من النظام الانجليزي، ولكن مجالس المحافظات والمدن والقرى والمراكز فى انجلترا ليست ولايات أو مقاطعات سياسية, فانجلترا دولة بسيطة, و مجالسها المحلية لم تصل لا دستوريا ولا عرفيا إلى المستوى الذي

12- قانون الانتخابات الفرنسي رقم 825/86 المؤرخ فى 1986/07/11,

http://publications.ksu.edu.sa/.../Technical%2.../Article052.doc

ملخص الخطيب، الانتخابات البلدية فى فرنسا http://www.arabtimes.com/، 03/11/2008

وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية فى ممارستها للوظائف السياسية أو القضائية أو الإدارية(13).

وتعتبر المحليات فى فرنسا وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي، إذ أن الوحدات المحلية والفكر السائد فى فرنسا يصب فى هذا الاتجاه، فالمحليات لم تحتل الصدارة فى الفقه الفرنسي, وإنما احتلت مشكلة السلطة فى العاصمة اهتملما أكبر، وظلت الدولة الموحدة هى المسيطرة، والوحدات المحلية كان ينظر إليها على أنها أسلوب للتنظيم الداخلي للحكومة، باعتبارها جزء من تنظيم المجتمع ككل, متزن بين مختلف القوى, تستطيع الحكومة من خلاله أن تحقق التوازن المرغوب فيه.

فى تصور الفرنسيين حول توزيع الوظائف بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية لا يتعد ضمان الأمن الداخلي الذي لم تستطع الحكومة المركزية وحدها فرضه بسبب البيروقراطية، ولهذا فإن دور المحليات يبقى تابعا للسلطة المركزية، وهذه الأخيرة هى التى تحدد وحدها خيارات المحليات، وبعبارة أخرى فإن المحليات هى مجرد وسيلة لتقوية المركزية، ويبدو أن هذا النموذج أكثر محاكاة من طرف الدول النامية(14).

**خاتمة:**

تعتبر دارسة الإدارة المحلية من أهم الدارسات الحديثة؛ التى تساهم فى خلق التنمية والتطوير الإداري، حيث نلاحظ أن هناك اتفاق عام لدى غالبية الأكاديميين والباحثين والممارسين على وجود إخفاقات فى تطبيق الإدارة المحلية.

وتنهى الباحثة هذا البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالى:

**النتائج:**

من خلال استعراض البحث وما ورد فيه من أفكار وآراء نظرية وتطبيقية تتعلق بالإدارة المحلية, توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

13- Victor J. Friedman: **The Individual As Agent of Organizational Cearning**, Oxford 2001,P3.

14- محمد محمد بدران: **الحكم المحلى فى المملكة المتحدة "دراسة تحليلية مقارنة"**، دار النهضة العربية, القاهرة، 1993, ص5

1- نظام الإدارة المحلية نظاما قديما لازم البشرية منذ أن ظهرت التجمعات السكانية على ظهر هذه الخليقة, لغرض إدارة وتنظيم شئون الجماعة, وتقديم الخدمات الضرورية لهم، وتوسع وانتشر هذا النظام على مر العصور.

2- دراسة الإدارة المقارنة أخذت بعدا جديدا في الوقت الحاضر, ذلك البعد الذي يبين التأثر والتأثير بين الإدارة المحلية وبيئاتها السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية.

3- ظهرت أفكار جديدة في الربع الأخير من القرن الماضي تدعو إلى تسمية الإدارة المحلية بالدولة المحلية Local State, وهذا تطور مهم وطفرة الى الأمام نحو تعميق التشابه بين المركزية والمحليات وهيئاتهما

**التوصيات:**

من خلال هذا البحث تقترح الباحثة التوصيات التالية:

1- ضرورة دراسة الإدارة المحلية دراسة مقارنة, وبالاتجاه البيئي، ذلك أن الرجوع إلى نصوص القوانين والأنظمة لا يكفي, وإنما لا بد من الذهاب إلى الميدان لمعرفة كيفية سير هذه الأنظمة في الواقع وعلى الطبيعة، نظرا لوجود اختلاف بين النظرية والتطبيق.

2- لا بد من اتفاق الباحثين العرب حول تحديد المصطلحات المتعلقة بمفاهيم الإدارة المحلية والحكم المحلي، وتقترح الباحثة بأن ذلك التحديد والعبء يقع على عاتق المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعقد ندوة خاصة بذلك.

3- إذا كانت النظرة إلى المستقبل تدعونا إلى الاهتمام بالأساس في تنظيم الإدارة المركزية والمحلية، إذ بدأت هذه النظرة من خلال كتابات بعض الباحثين العرب والأجانب حول ضرورة الاهتمام بالمحليات أولا وقبل كل شيء, وإذا كانت التنمية تبدأ من الأسفل (المحليات) فإن الاهتمام بالمحليات يسبق أي اهتمام آخر

4- لتطوير وتنمية المجتمعات جميعا محلية كانت أم حضرية, يتطلب هذا إجراء العديد من الدراسات حول مستقبل الإدارة المحلية فى الدول العربية, ويمكن قيام المنظمة العربية للتنمية الادارية بدعوة خبراء الإدارة المحلية للقيام بهذه الدراسات, وعقد ندوة عربية خاصة بذلك المستقبل.

5- إدخال تعديلات تحدد على نحو دقيق وواضح للخدمات التى تقدمها وحدات الإدارة المحلية, وطرق ونظم تقديمها للجمهور, مع إعطاء مرونة أكبر لكل محافظ فى اختيار الأسلوب الأمثل لتقديم هذه الخدمات بما يتلاءم مع ظروف كل محافظة.

قائمة المصادر والمراجع:


1. فهمى محمود شكرى: **نظام الحكم المحلى فى بريطانيا هياكله سلطاته وإدارته "دراسة تطبيقية"**, دار الحكمة, لندن, 1993.
2. محمد على الخلايلة: **الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر**، دار الثقافة، 2009.
3. محمد محمد بدران: **الحكم المحلى فى المملكة المتحدة "دراسة تحليلية مقارنة"**، دار النهضة العربية, القاهرة، 1993,
4. مختار محمد كعبار ، **لمحات حول نظام الحكم فى بريطانيا** على الرابط:
http://dahmane16.ahlamontada.net/t3943-topic
5. خالد الزغبى: **أنواع عضوية المجالس المحلية "دراسة مقارنة"**,الأردن, 2005.
6. سامي حسن نجم الحمداني: **الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها**, المركز القومي للإصدارت القانونية, القاهرة, 2014,.
7. محمد أحمد إسماعيل: **مساهمة فى النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية**, المكتب الجامعي الحديث, القاهرة, 2012.
8. محمد نور أكرم صوفي: **أساليب تنظيم الإدارة المحلية ومستوياتها "نماذج عالمية ومحلية"**, الملتقى العربي الأول، "نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي", سلطنة عمان, أغسطس2003.

9. جورج فيدول, بيار دلفولفيه: **القانون الإداري**, ترجمة منصور القاضي, الجزء الثاني, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 2008.

10. قانون الانتخابات الفرنسي رقم 825/86 المؤرخ في 1986/07/11,

12- Victor J. Friedman: **The Individual As Agent of Organizational Cearning**, Oxford 2001.

13- Rondinnclli A **: Analysis Decentralization Policies In Developing Countries, In Political Economy France work Sage**, London, Vol 20, 1982.